الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر
الواقع والآفاق (2000 – 2009)

د. عبد الرحمان تومي
أستاذ بكلية العلوم الاقتصادية
جامعة بومرداس

مفاهيم أساسية:

01 ـــ" الإصلاح الاقتصادي " هو إدخال تغييرات هيكلية تتناسب مع الخلل القائم في أي عنصر من عناصر الإنتاج كان.(العمل، رأس المال، العقار، التنظيم، التكنولوجيا)

02ـــ " وظائف الحكومة " تعمل على تحقيق الأهداف التالية :

- زيادة الكفاءة ودعم الاستقرار الاقتصادي الكلي وتصحيح نواحي الفشل في السوق ، مثل الاحتكار والتلوث .
- إشاعة المساواة من خلال التخطيط واستخدام الضرائب والإنفاق لإعادة توزيع الدخل لصالح فئات معينة .(توسيع لي
- العمل على تنمية الاقتصاد الوطني : حيث تعتمد الحكومة على الضرائب والنفقات العامة والإجراءات النقدية لدعم الاستقرار للاقتصاد الكلي والتقليل من البطالة والتضخم.

03ـــ" السياسات الاقتصادية" هناك عدة سياسات اقتصادية أذكر منها على سبيل المثال:

- سياسة الضبط
- سياسة إعادة الهيكلة الصناعية
- سياسة الإنعاش
- سياسة دعم النمو

04ـــ " المنافسة غير الكاملة " تتميز بسعر مرتفع جدا وناتج منخفض جدا، وهذا يعني عدم الكفاءة وهي ميزة تلازم المنافسة غير الكاملة.

05ـــ " شبكة أمان " هي دفعات تحويلية على شكل نقود تدفع للناس، مثل مساعدات للمسنين، كفيفي البصر، المعاقين، الأشخاص الذين يعيلون أطفالا، علاوة على تأمينات البطالة للعاطلين عن العمل، وهي بهذا الشكل تعتبر شبكة أمان لحماية الناس الفقراء من جراء الحرمان.

06ـــ " الإنتاجية " تشير إلى مستوى المخرجات لكل وحدة من المدخلات ، أو لنقل مخرجات لكل شخص / ساعة . وعليه فإن الدخل الحقيقي ومستويات المعيشة تعتمد بشكل أساسي على الإنتاجية، في حين تعتمد التجارة ووضع الحسابات الجارية على التنافسية.

07ـــ " الادخار الوطني" هو مجموع مدخرات الأفراد والحكومة وقطاع الأعمال.

تكوين رأس مال الأمة في المدى البعيد يقرره معدل ادخارها القومي ، وحين تتمكن من ادخار الكثير يرتفع مخزونها من الرأس مال بسرعة وتتمتع بنمو سريع في قدراتها الإنتاجية والعكس صحيح

08 ـــ الأسباب التي تؤدي إلى الانخفاض في معدل الادخار:

- نظام الضمان الاجتماعي : حيث أن الفئات العمرية المتوسطة من العمال عادة لا تفكر في الادخار تحسبا لصرفه في المعاش ما دام الضمان الاجتماعي متكفل بذلك .
- أسواق رأس المال: مصدر أساسي للقرض الاستهلاكي في كثير من نواحي الحياة .
- التباطؤ الذي يصيب نمو الدخل .
- نسبة الإعالة المرتفعة .
- مصادر أخرى (الضرائب مثلا) .

تدني الدخل ← تدني الادخار ← تأخير نمو رأس المال ← تأخير نمو التنمية = (الفقر)

09ـ إصلاحات التسعينيات من القرن الماضي : ضرورية ، مؤلمة ، وغير كافية ، وكان من أهدافها :

- تجاوز العجز في الميزانية العامة للدولة الذي تفاقم ابتداء من منتصف الثمانينات نتيجة انهيار أسعار النفط .
- التحكم في تسيير المؤسسات العمومية لجعلها أكثر فعالية ومرودية .
- البحث عن آليات لمواجهة الندرة التي عرفها السوق الجزائري.
- تفعيل الاستثمار قصد استيعاب الحجم المتزايد من اليد العاملة .

ولتحقيق هذه الأهداف أبرمت الجزائر مجموعة من الاتفاقيات مع صندوق النقد الدولي:

- برنامج تثبيت يمتد من شهر مايو 1989 إلى نفس الشهر من سنة 1990 بغلاف مالي قيمته 155,7 مليون وحدة استعملت في شريحة واحدة.
- برنامج تثبيت بمبلغ 300 مليون وحدة حقوق سحب خاصة في جوان 1991 موزعة على أربعة شرائح استعملت ثلاث منها وتم تجميد الرابعة نتيجة شعور الصندوق بعدم وفاء السلطات بالتزاماتها المعبر عنها في رسالة النية .
- اتفاق استعداد ائتماني سنة 1994 ويمتد إلى غاية 1995 قصد إنعاش النمو وتحقيق الاستقرار.
- اتفاق تسهيل موسع يبدأ من أفريل 1995 إلى نهاية أفريل 1998 يهدف بالأساس إلى تحقيق إصلاحات ذات طبيعة هيكلية .

10 ـــ بعض مؤشرات المرحلة: نهاية 1998 و مطلع 1999

- نسبة خدمة المديونية / الصادرات بلغت 47 %
- انخفض الاحتياطي من 8,9 مليار $ إلى 6,8 مليار$ بسبب تدهور أسعار البترول
- متوسط سعر البرميل 11,77 $ ← انتقال سعر الصرف من 60,35
- دينار/ $ إلى 68,31 دج / $.
- كل من الطاقة العاملة المشغلة وطاقات الإنتاج محصورة بين 30 إلى 40 % فقط.
- معدل نمو الحاجات الاستهلاكية يتراوح بين 4 إلى 5 % ، بينما لايتعدى معدل النمو الاقتصادي 3,5 % (زيادة التدهور) .
- بلغ عجز ميزانية الدولة 3,9 % = تدهور وضعية المالية العامة .

[مزاحمة مالية] ← تمنح القروض إلى الدولة بدلا من الاقتصاد .

- معدل البطالة يتراوح بين 29 و 35 % حيث أن جزء منها يعود إلى إعادة هيكلة القطاع العمومي بين عامي 97 / 98 .

المصدر: تقرير محافظ بنك الجزائر أمام نواب المجلس الشعبي الوطني، نوفمبر 2000 ص7

نتيجة :

- تحقيق التوازنات الكلية وضمان الاستقرار والعودة إلى النمو الاقتصادي
- بقاء معدلات البطالة مرتفعة والخوف من ردات فعل الاقتصاد أمام الصدمات المحتملة للسوق البترولية

11 ـــ هيكل الاقتصاد الجزائري : يستند الاقتصاد الجزائري في هيكله على دعامة واحدة هي في غاية الهشاشة ، حيث تحتل الطاقة موقعا متميزا ، بل وتشكل القاطرة الحقيقية لجر باقي القطاعات الأخرى وذلك لفترة ليست بالهينة (حوالي أربع عشريات) .

السنة	المحروقات/ا لناتج الداخلي الخام	نسبة تمويل الميزانية من الج	المحروقات / الصادرات
2003	35,6	68,60	98,1
2004	37,8	70,44	97,9
2005	44,4	76,32	98,4
2006	45,9	76,89	97,9

2007	44,3	75,82	98,4

المصدر: المستثمر العربي العدد رقم 02، نوفمبر 2006 ص 50

التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر ، التقرير السنوي لبنك الجزائر 2007

السياسات الاقتصادية الكلية :

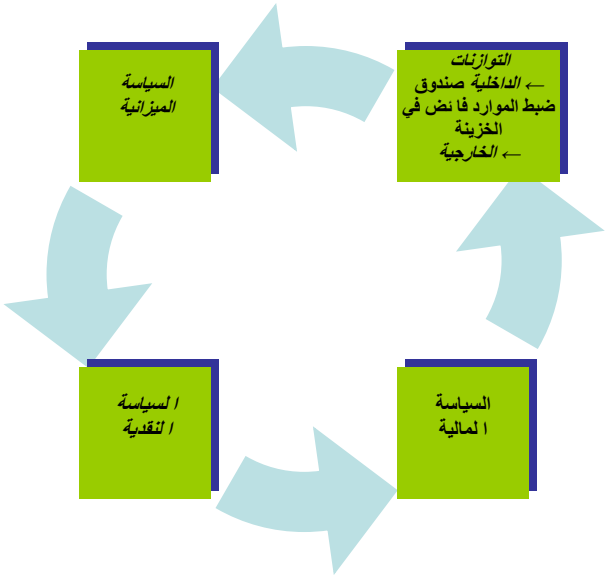

السياسة الميزانية: من خلال الجدول الذي مر بنا نجد بأن الدولة تعتمد على الجباية البترولية في حدود 73,61 % في المتوسط كتمويل للميزانية السنوية. وهذا بطبيعة الحال ، يعود بالدرجة الأولى إلى ارتفاع أسعار النفط ، ومع ذلك فإن قوانين المالية التي ثم إعدادها بقيت وفق معايير حذرة على أساس سعر برميل مرجعي 19 $ إلى غاية الميزانية التكميلية لسنة 2008 حيث أنتقل السعر المرجعي إلى 37 $ للبرميل تحت ضغط ارتفاع الأسعار في السوق الدولي وكذا البرامج الطموحة (برنامج الإنعاش وبرنامج دعم النمو).

هذا التحسن في أسعار الطاقة ساعد على توجيه جزء من الفرق (بين القيمة السوقية والقيمة المرجعية) إلى صندوق ضبط الإيرادات والذي بدوره سدد جزء من المديونية العمومية وغطى العجز الذي ظهر في الميزانية والخزينة العمومية .

تحسن أسعار النفط ← تحسن إيرادات الجباية البترولية بمتوسط 41,6 %من الناتج الداخلي الخام

السياسة النقدية : من أهدافها الأساسية الوصول بمعدل التضخم إلى مستويات

مقبولة تقارب المعدل الذي تلتزم به دول الاتحاد الأوروبي (في حدود 3 %) على اعتبار أن تجارتنا الخارجية تقارب 55 % مع هذا التكتل الاقتصادي.

وللحفاظ على القدرة الشرائية للمواطن، اعتمد البنك الجزائري سياسة نقدية حذرة و صارمة تهدف إلى مراقبة نمو الكتلة النقدية والسيولة المصرفية، ونظرا لكون تمويل التنمية في بلادنا مصدره الدولة ، ومع ارتفاع حجم الأغلفة المالية في كل من برنامج الإنعاش وبرنامج دعم النمو (حوالي 200 مليار $) فقد شهد الاقتصاد الوطني نوع من التسخين مما دفع البنك الجزائري إلى امتصاص السيولة الزائدة بفضل السياسة النشطة للدور الرقابي ورفع معدل الاحتياطي على الودائع وهذا منذ سنة 2002 .

السياسة المالية: نضيف إلى ما أشرنا إليه في السياسة الميزانية بأن المالية العمومية ما فتئت تحقق فوائض ايجابية نتيجة النمو السريع للإيرادات مقارنة بالنفقات مما سمح بتحقيق التوازنات الداخلية والخارجية وتسجيل احتياطي من العملة الصعبة تجاوز *عتبة 140 مليار $* مع

أواخر شهر أكتوبر من سنة 2008 ، وهي المرة الأولى التي تنتهج فيها مثل هذه السياسة في تاريخ الاقتصاد الجزائري ، بالرغم من بعض الآراء ، ومع دخول الشراكة الاورومتوسطية حيز التنفيذ بداية من جانفي 2005 فان الواردات شهدت ارتفاعا حادا ، ومع هذا فقد تم امتصاصها عن طريق حجم الصادرات الذي شهد هو الآخر ارتفاعا أكثر .

الاقتصاد الجزائري لم يستفد من اتفاقية الشراكة الأوروبية حينما أزيلت الحواجز الجمركية أمام المنتجات الفلاحية والصناعية الوطنية بداية من 2005 ، وبالمقابل شهد تحويلات الشركات الأجنبية والتي قدرت في حدود 10 مليار$ مع نهاية 2007

نماذج من الإصلاحات الاقتصادية

النظام المالي: يقصد بالنظام المالي في الجزائر هو كل من: البنوك، شركات التأمين، السوق المالية.

01ـ القطاع البنكي: تم الشروع في إصلاح القطاع البنكي مع صدور قانون النقد والقرض سنة 1990 ، حيث أخضع لمنطق القواعد التقليدية والعودة به إلى وظائفه ، عندها دعم الدور الرقابي للبنك المركزي وتعزز بصلاحيات واسعة .و جاء الأمر رقم 03/ 11 المؤرخ في 26 أوت 2003 ليؤكد أكثر على القواعد الاحترازية المطلوب من البنوك اعتمادها ، حينها تم رفع رأس المال المطلوب لتأسيس البنوك .

ـ شرع بنك الجزائر في عصرنة أنظمة الدفع مثل استحداث نظام التسوية الإجمالية الفورية ، ونظام المقاصة الالكترونية ، كما تم طرح منتجات بنكية جديدة مثل بطاقات الإتمان وبطاقات الدفع وتدعيم الروابط المؤسساتية والمالية مع الأسواق المالية العالمية . وقد واصل مجلس النقد والقرض و اللجنة البنكية في تدعيم الإشراف البنكي وجعله مطابقا للمعايير والمبادئ العالمية ، كما قام بنك الجزائر بتمحيص آليات المراقبة ، واليقظة والإنذار بالنسبة للنظام البنكي في مجمله ، حيث أكد هذا التوجه استحداث آلية جديدة لمتابعة البنوك تتمثل في اختبارات الصلابة سنة 2007.

- **الهيكل العام للقطاع البنكي:** مع نهاية 2007 أصبح النظام البنكي يتشكل من 25 مصرف ومؤسسة مالية معتمدة ، يقع مقرها الاجتماعي بالجزائر العاصمة ومصرف للتنمية في

طور إعادة الهيكلة ، وتتوزع الهيئات البنكية والمؤسسات المالية كما يلي :

ـــ ست(06) مصارف عمومية، من بينها صندوق التوفير.

ـــ تعاونية تأمين واحدة (01) معتمدة لإجراء العمليات البنكية .

ـــ اثنتي عشر(12) مصرفا خاصا ، من بينها مصرف واحد برؤوس أموال مختلطة

ـــ ثلاث (03) مؤسسات مالية ، من بينها إثنتان (02) عموميتان .

ـــ ثلاث (03) شركات للقروض بالإيجار من بينها واحدة عمومية.

ـــ مصرف عمومي واحد للتنمية لازال في طور إعادة الهيكلة.

- التوزيع الجغرافي للشبابيك : يصل مجموع الشبابيك إلى 1336 شباكا ، بما في ذلك شبابيك البنك المركزي ، منها 194 وكالة خاصة ، وهو ما يعادل شباكا واحدا لكل 25700 ساكن .

التغطية البنكية تبقى ضعيفة في الكثير من المدن الهامة ، ناهيك عن سوء توزيع الشبكة ، وعليه فان درجة الصيرفة لا تستجيب للمعايير الدولية (من 3000 إلى 5000 ساكن / للشباك الواحد.

02 ـــ قطاع التأمين : يرجع تاريخ انفتاح سوق التأمينات في الجزائر إلى الأمر رقم 95 / 07 المؤرخ في 25 جانفي 1995 المتعلق بالتأمينات ، حيث تم إلغاء احتكار الدولة للقطاع ، وبالتالي فتح المجال أمام رؤوس الأموال الخاصة محلية كانت أو أجنبية ، بإنشاء

شركات التأمين بنفس الشروط التي تخضع لها رؤوس الأموال العامة .

ـــ في سنة 2006 جاء القانون المعدل والمتمم رقم 06 / 04 ليضيف موجة ثانية من الإصلاحات تهدف بالأساس إلى تحرير القطاع وتوفير ظروف ملائمة لتطويره والتحكم في نشاطه .

• الهيكل العام لقطاع التأمين : يتكون السوق الحالي من 16 شركة تتوزع على النحو التالي :

ـــ سبع (07) شركات عامة منها:

(04) شركات تقليدية، منها واحدة مختصة في إعادة التأمين

(c a a t ، c c r ، c a a r ، s a a) .

شركتان (02) مختصتان (s g c i ، c a gex) الأولى لتأمين قرض التصدير ، والثانية لتأمين القرض العقاري .

شركة واحدة (01) c a s h مكونة من رؤوس أموال عامة .

ـــ تعا ضديتان (02 mutuelles)

.ـــ سبع شركات خاصة (2 a ، trust algeria ، gam ، al - rayane ، salama ، ciar ، alliance) .

نسبة اختراق السوق تقارب 0,5 % من الناتج الداخلي الخام ، وهذا المستوى ضعيف جدا إذا ما قورن بالمعدل الدولي (7,8%) ، أو بالمقارنة مع دول الجوار(2,5 % في المغرب ، و 1,6 % في تونس) < = > ضعف العرض في مجال التأمين وهو راجع إلى التأخر الذي عرفته المهنة بسبب انكماشها على

نفسها والإطار الإداري الذي كانت تعمل فيه . مع هذا فهو ينمو بمعدل 15 % سنويا .

03 ـــ السوق المالية : جاء المرسوم التشريعي رقم 93 / 10 المتعلق بالأسواق المالية ليؤسس بورصة الجزائر .

وعلى هذا الأساس تم إنشاء لجنة تنظيم ومراقبة عمليات البورصة سنة 1996 في حين تم تكوين شركة إدارة بورصة القيم في مايو 1997.

ـــ ونظرا لأهميتها في الاقتصاد الوطني من حيث التمويل والمنافسة ، عملت السلطات على تعزيز الإطار التشريعي لها بإقرار هيئة المؤتمن المركزي للسندات وصياغة برنامج لقيد عدد معتبر من المؤسسات العمومية ، فضلا عن إزالة العراقيل أمام الخواص (محليين كانوا أم أجانب) .

ـــ انتقل المبلغ السنوي للإصدار من 7,5 مليارد في 2003 (الإصدارات الأولى) إلى 172,1 مليار كاصدار كلي في نهاية 2007 . (شركة سونا طراك ، الرياض بسطيف ، مجموعة صيدال، مؤسسة تسيير نزل الاوراسي)

ـــ التطور الذي يمكن تسجيله كان على مستوى سوق السندات ابتداء من سنة 2004 وهو تطور تدريجي معتبر يعود بالأساس إلى الاقتراض السندي من طرف مؤسسات عمومية كبرى في مجال الكهرباء والغاز ، الهاتف ، الأشغال البترولية ، النقل الجوي

لجوء ضعيف إلى الاقتراض السندي من قبل المؤسسات الخاصة (تم الإصدار من قبل مؤسستين خاصتين فقط) وسببه التطور البطيء للمؤسسات الخاصة في مجال شفافية الحسابات والتفضيل التقليدي للعلاقات مع البنوك ، وبيئة تنعدم فيها ثقافة البورصة مع حداثة التجربة

النظام الجبائي : لقد شهد النظام الجبائي بداية من سنة 1992 وإلى الآن سلسلة من الإصلاحات بشكل تدريجي وعميق ،

حتى يتسنى للمتعاملين مع هذا القطاع من أفراد ومؤسسات بشكل أقرب إلى الوضوح والشفافية .

وعلى هذا الأساس فقد تم إدخال تعديلات عميقة ساعدت إلى حد بعيد في تبسيط وتطوير النظام الجبائي ، بحيث أصبح أقرب إلى الأنظمة الحديثة المتواجدة عبر العالم .

ـــ الضريبة على مدا خيل الأشخاص: تم توحيد وإضفاء انسجام على الضريبة المطبقة على مدا خيل الأشخاص من خلال إدراج الضريبة على الدخل الإجمالي والتي يتم حسابها على أساس معدلات تصاعدية.

ـــ الضريبة على مدا خيل الشركات: حيث تم إدراج الضريبة على أرباح الشركات والتي يتم حسابها على أساس معدل نسبي وحيد. (25 %، تخفض الى12,5 %

ـــ الضريبة على الإنفاق: حيث تم تبسيطها من خلال إدراج الرسم على القيمة المضافة، فمن تعدد النسب التي كانت مستوياتها تتراوح بين 0 إلى 80 %، تم الانتقال مع ظهور الرسم على القيمة المضافة إلى معدلين بنسبة 17 % و 7 %.

ـــ الضريبة على رأس المال المقتطعة عند إبرام الصفقات ونقل الملكية عن طريق الوفاة أو بين الأحياء: حيث تم تعديلها مع تخفيض محسوس في الحقوق المترتبة عنها.

ـــ إلغاء العديد من التصريحات واستبدالها بوثيقة واحدة، وتوحيد قواعد المراقبة التي أصبحت مشتركة بين جميع الضرائب والرسوم، وتدعيم الضمانات الممنوحة للمكلفين بالضريبة بصفة متزايدة.

ـــ منح مزايا عديدة لدعم الاستثمار عن طريق :

- الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار ANDI لكل مستثمر مهما كان مبلغ الاستثمار.

- الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب : بالنسبة للمستثمرين الذين يقل سنهم عن 35 سنة .
- الصندوق الوطني للتأمين على البطالة: بالنسبة للمستثمرين الذين يزيد سنهم على 35 سنة.
- التخفيض المعتبر للضريبة (25 % و 50 %) لفائدة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المتواجدة في الشريط الأول والثاني من الجنوب وكذا في الهضاب العليا
- التخفيضات المحسوسة في معدلات الحقوق والرسوم،وخاصة منها الواقعة أساسا على عاتق المؤسسات.

- **هيكل النظام الجبائي** : يقوم النظام الجبائي على مجموعة من الضرائب والرسوم أهمها:

- الضرائب على أرباح الشركات .
- الضرائب على الدخل الإجمالي .
- نظام الاقتطاع من المصدر .
- الرسم على النشاط المهني .
- الرسم العقاري.
- الرسم على القيمة المضافة .
- رسوم وضرائب أخرى: مثل رسم التطهير، المنتجات البترولية.

عبئ الضريبة في الجزائر من أكثر الأعباء انخفاضا في البلدان الواقعة على ضفتي البحر الأبيض المتوسط ، وبالتالي فهو ينسجم مع المسار الدولي نحو الانخفاض ، فعلى سبيل المقارنة : الرسم على القيمة المضافة في هذه البلدان بين 18 و 25 % ، ومعدل الضريبة على الشركات بين 30 و 40 % .

النظام الجمركي: يعتمد النظام الجمركي الجزائري مجموعة من الأنظمة الجمركية الاقتصادية.

- نظام العبور.
- نظام المستودع الجمركي.
- نظام القبول المؤقت
- نظام إعادة التموين بالإعفاء .
- نظام المصنع الخاضع للمراقبة الجمركية .
- نظام التصدير المؤقت.

ـــ لقد شهد النظام الجمركي الجزائري إصلاحات جذرية مست مختلف هياكله ، خاصة منذ سنة 2001 أين أسست تعريفة جمركية جديدة تعتمد القيمة التعاقدية الحقيقية للمبادلات عوض عن القيمة الإدارية تنحصر في أربع (04) معدلات :

◄ معدل الإعفاء 0 % .
◄ المعدل المخفض 5 % .
◄ المعدل المعدل الوسيط 15 % .
◄ المعدل المرتفع 30 % .

ـــ كما استجاب النظام الجمركي الجزائري إلى كل القواعد والأحكام التي نصت عليها اتفاقية الشراكة مع الاتحاد الاروبي والتي تم بموجبها اعتماد رزنامة للتفكيك الجمركي على الواردات من أوروبا نحو الجزائر والعكس . ولقد أصبح ⅓ التعريفة الجمركية موضوع تفكيك تعريفي شامل ابتداء من سبتمبر 2005 كمرحلة أولى، وفي سبتمبر2007 كمرحلة ثانية حسب الجدول التالي :

وتيرة التفكيك الجمركي مع الاتحاد الاروبي

القائمة	نوع المنتجات	وتيرة التفكيك
01	المواد الأولية، معدل التعريفة يتراوح ما بين 05 % إلى 15 % .	إلغاء فوري للتعريفة بمجرد دخول الاتفاقية حيز التنفيذ
02	المنتجات النصف المصنعة، التجهيزات الصناعية	يبدأ التفكيك سنتين بعد دخول الاتفاقية حيز التنفيذ ويمتد على مدى 05 سنوات بنسبة تفكيك 20 %
03	المنتجات تامة الصنع (النهائية)	يبدأ التفكيك بعد سنتين من دخول الاتفاقية حيز التنفيذ على مدى عشر 10 سنوات وبنسبة تفكيك 10 %

الاتفاقيات الجمركية الدولية: في إطار الانسجام مع المعايير الدولية، انضمت الجزائر إلى عدد من الاتفاقيات الجمركية نذكر منها :

- الاتفاقية المتضمنة إنشاء مجلس التعاون الجمركي الموقعة ببروكسل سنة 1950 .
- الاتفاقية الدولية لتبسيط الأنظمة الجمركية الموقعة بطوكيو في مايو سنة 1973 .
- الاتفاقية الدولية حول النظام الموحد لتعبئة وترميز السلع .
- الاتفاقية الدولية المتعلقة بالقبول المؤقت .
- الاتفاقية حول الحاويات .

النسيج الصناعي الجزائري بشقيه العام والخاص لم يستفد من تفكيك التعريفة الجمركية مع الاتحاد الأوروبي في تخفيف تكاليف المدخلات الصناعية وبالتالي التمكن من رفع درجة التنافسية للمنتجات الموجهة خاصة نحو الأسواق الخارجية

القطاع الصناعي: عندما نتحدث عن القطاع الصناعي نعني بذلك الصناعة العمومية، وللتذكير فإنها تتشكل من إحدى

عشر(11) قطاع. وللوقوف على حقيقة التطور والنمو نجعل سنة 1989 كأساس لمؤشر الإنتاج الصناعي.

◄ شهد ت ستة(06) قطاعات انخفاضا في الإنتاج وصل إلى 14,61 % في المتوسط منذ 1989 والى غاية 2007 .

القطاع	نسبة التراجع%
الصناعة الكيماوية	20,0
الصناعة النسيجية	18,2
الصناعة الجلدية وصناعة الأحذية	16,1
الصناعات المتنوعة	16,0
صناعة الخشب والورق	11,5
الصناعات الغذائية	05,9

المصدر: بنك الجزائر، التقرير السنوي 2007 ص 42

- حقق قطاعان نموا متواضعا ، ويتعلق الأمر بالمحروقات وقطاع مواد البناء اللذين حققا على التوالي 1,4 % و 0,8 % .
- يبقى الأمل في قطاع الطاقة الذي حقق نموا بنسبة 6% ، وإنتاج المناجم والمقالع في حدود 5,1 % .

بفعل توقف النشاط وخوصصة العديد من المؤسسات العمومية ، تقلصت طاقات الإنتاج بشكل جوهري في معظم قطاعات النشاط الصناعي كم يوضحه الجدول التالي:

مؤشر الإنتاج الصناعي للمؤسسات العمومية (1989 = 100)

السنة	2003	2004	2005	2006	2007
المؤشر العام	87,00	87,30	88,70	88,40	86,90
المؤشر العام خارج المحروقات	73,80	73,80	74,60	74,40	72,00
المؤشر العام للمنتجات المصنعة	62,90	61,50	60,00	58,70	54,40

المصدر: بنك الجزائر، التقرير السنوي 2007 ص 208

وهذا يعني أن التغير السنوي وصل إلى أقل من الصفر(0) كما يوضحه الجدول التالي:

التغير السنوي لمؤشر الإنتاج بالنسبة المئوية (%)

السنة	2003	2004	2005	2006	2007
المؤشر العام	0,9	0,4	1,6	ـــ 0,3	ـــ 1,7
المؤشر العام خارج المحروقات	ـــ 1,7	0,1	1,0	ـــ 0,2	ـــ 3,2
المؤشر العام للمنتجات المصنعة	ـــ 3,9	ـــ 2,2	ـــ 2,4	ـــ 2,2	ـــ 6,8

المصدر: بنك الجزائر، التقرير السنوي 2007 ص 208.

بالنسبة للفترة (2000 – 2007) لا يتعدى النمو السنوي المتوسط للصناعة العمومية 0,3 % ، بينما تعرف الصناعة المعملية انكماشا متواصلا بخسارة سنوية متوسطة في إنتاجها تساوي 2,8 % .

خلاصة : *بغض النظر عن الديناميكية التي شهدها فرع إنتاج الكهرباء ، فقد تراجعت مساهمة الصناعة في تكوين الثروة الوطنية من سنة إلى أخرى،فهي لاتساهم في الناتج الداخلي الخام إلا في حدود 4,7 % ، وبهذا المعدل تكون قد احتلت المرتبة الأخيرة في قطاعات النشاط .*

الصناعة في القطاع الخاص: ليزال القطاع الخاص يتميز بقدرة تنافسية ضعيفة ويواجه منافسة شديدة في ظل سوق مفتوحة، كما أنه يفتقد إلى استثمارات كبرى تسمح له باحتلال مكانة القطاع العام في مجال التنمية الصناعية.

هل للدولة إستراتجية صناعية بديلة ؟

لقد بدأ الاهتمام واضحا بقطاع الصناعات الصغيرة والمتوسطة كبديل للنموذج التنموي السابق من خلال القانون التوجيهي رقم 01 / 18 المؤرخ في 12 ديسمبر 2001 المتعلق بترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة نظرا لعدة اعتبارات:

- التوجه الجديد للنظام الاقتصادي المبني على القطاع الخاص والمنافسة .

● الإفلاس الذي لحق بالقطاع العام والديون التي تراكمت على المؤسسات تجاه البنوك من جراء ذلك .

● المؤسسات الصغيرة والمتوسطة هي أكثر المشاريع استيعابا لليد العاملة وأيسرها تسييرا وقدرة على المنافسة و نقل التكنولوجيا واستغلالا من قبل القطاع الخاص.

لا يمكن الحكم على فشل أو نجاح هذا النوع من الصناعات لحداثة التجربة من جهة ، وكثرة التحديات من جهة أخرى ، غير أن هذا القطاع يسجل تطورا ملحوظا من سنة لأخرى من الناحيتين الكمية والكيفية ،حيث تعتزم السلطات بإنشاء مليون (1000.000) مؤسسة مع آفاق 2009 .

ملاحظات لابد منها:

◄ تركيز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة في بعض القطاعات دون غيرها، إذ تستحوذ أربعة قطاعات على أكثر من 66%

قطاع النشاط	نسبة المؤسسات ص، م الخاصة
• البناء والإشغال العمومية	32,8
• التجارة	17,15
• النقل والمواصلات	08,90
•خدمات العائلات	07,38
المجموع	% 66,23

المصدر: دليل المستثمر العربي رقم 02 نوفمبر 2006 ص 106

◄ التركيز في مناطق جغرافية دون أخرى حيث تستحوذ إحدى عشر(11) ولاية على أكثر من 50 % من المؤسسات.

الولاية	نصيب الولاية من المؤسسات ص و م
• الجزائر	12,31
• وهران	06,00
• تيزيوزو	05,36
• بجاية	04,13
• سطيف	04,05
• بومرداس	03,36
• تيبازة	03,30
• البليدة	03,18
• قسنطينة	03,05
• الشلف	02,80
• عنابه	02,70
المجموع	% 50,24

المصدر: نفس المصدر السابق ص 106

◄ تساهم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للقطاع الخاص بأكثر من 70 % من الناتج الداخلي الخام خارج المحروقات .

◄ مؤسسات القطاع العام تمثل في حدود 4,28 % من المجموع (سنة 2005).

القطاع الفلاحي : بصورة موجزة لاتمثل القيمة المضافة للقطاع الفلاحي إلا في حدود 7,6 % لسنة 2007 وهو بذلك يحتل المرتبة الرابعة في سلم المساهمات في الثروة الوطنية .وتمثل حصته في إجمالي الناتج الداخلي خارج المحروقات ما يعادل 13,7 % فقط .

يتلازم هذا مع الارتفاع الشديد للمنتجات الفلاحية في الأسواق العالمية ، لاسيما أسعار الحبوب ومنتجات الألبان ، وعليه فإن التوسع في الزراعة النباتية بات أكثر من ضرورة لتقليص التبعية الغذائية .

ـــ للتذكير فإن واردات الجزائر من المواد الغذائية قد تضاعفت تقريبا خلال الفترة (2003 ـــــ 2007) ، حيث انتقلت الفاتورة من 2,516 مليار$ إلى 4,656 مليار$

أي ما يعادل 185 % كما يتوقع أن تصل مع نهاية 2008 إلى عتبة 7 مليار$.

تحديات اقتصادية واجتماعية بالأرقام :

ج : 01 التقسيم القطاعي لنمو إجمالي الناتج الداخلي الحقيقي

السنة	2003	2004	2005	2006	2007
المحروقات	8,8	3,3	5,8	2,5 ـــ	ـــــ 0,9
الفلاحة	19,7	3,1	1,9	4,9	5,0
الصناعة الغذائية	ـــــ 20,6	ـــــ 15,7	ـــــ 14,4	7,6 ـــ	ـــــ 5,9
صناعة القطاع الخاص	2,9	2,5	1,7	2,1	3,2
إجمالي الناتج الداخلي	6,9	5,2	5,1	2,0	3,0

المصدر: نفس المصدر السابق ص 207

ج: 02

العمل والبطالة (بالآلاف)

السنة	2003	2004	2005	2006	2007
السكان النشطون	9540	9780	10027	10267	10514

السكان المشغلون	5741	5981	6222	6517	6721
البطالون	2262	1729	1530	1265	1245
نسبة البطالة	23,7	17,7	15,3	12,3	11,8

المصدر: نفس المصدر السابق ص 211

ج:03 معدل نمو الناتج الداخلي الإجمالي بالحجم (جدول مقارن)

السنة	2006	2007	2008 (تقدير)	2009 (تقدير)
الجزائر	2,0	3,0	4,8	4,8
مصر	6,8	7,1	6,8	6,7
المغرب	8,0	2,2	6,0	6,1
تونس	5,5	6,3	5,5	5,6

المصدر: perspectives économiques en Afrique BAFD/ OCDE 2008

ج : 04
معدل التضخم (جدول مقارن)

السنة	2006	2007	2008	2009
الجزائر	2,5	3,8	4,3	4,2
مصر	4,2	10,9	7,6	6,1
المغرب	3,3	2,5	2,6	2,3
تونس	4,5	3,1	3,0	3,0

المصدر: la même source

ج : 05 مؤشر التنوع (جدول مقارن)

السنة	2002	2003	2004	2005	2006
الجزائر	3,7	3,2	2,4	2,5	2,3
مصر	18,9	17,3	17,8	20,3	13,2
المغرب	64,5	62,6	63,2	60,4	69,3
تونس	43,4	39,3	38,1	40,3	43,0

المصدر: la même source

ج : 06 مؤشر التنافسية (2002 ـــــ 2006) جدول مقارن

مؤشر التنافسية %	الأثر القطاعي	أثر التنافسية الإجمالي
الجزائر	24,2	ـــ 3,4
مصر	5,2	32
المغرب	ـــ 5,3	ـــ 3,7
تونس	ـــ 7,9	2,4

المصدر:la même source

ج: 07 الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد (مليون $)

السنة / البلد	2001	2002	2003	04	05	06
الجزائر	1.196	1.065	634	882	1.081	1.795
مصر	510	647	237	2.157	5.376	10.043
المغرب	2.87	537	2.42	1.07	2.94	2.898

	6	0	9		5	
3.312	782	639	584	821	486	تونس

المصدر: la même source

خلاصة البحث

الجزائر في وضع اقتصادي مقبول، وتحكم جيد في المؤشرات الاقتصادية الكلية وذلك منذ نهاية 2002.

لكن مع هذا لتزال تعاني من تبعية المحروقات في تمويل التنمية ، وعلى الرغم من الاستثمارات المتزايدة والتي انعكست في الأجور والرواتب ، غير أن معدل البطالة يبقى هام ، خاصة في أوساط الشباب .

وبفضل الدفع المسبق للديون الخارجية تحولت الجزائر إلى دائن صاف ، وبمقارنة مع الدول ذات الدخل المشابه ، الاقتصاد الجزائري يبقى قليل التنوع ، ومساهمة القطاع الخاص فيه تبقى ضعيفة .

وبالرغم من ضخ أكثر من 150 مليار $ في برنامج دعم النمو للتغلب على البطالة وتسريع الإصلاحات الهيكلية ، غير أن الرهان الحقيقي يبقى على مستوى التحكم والفعالية في نفقات البرنامج ، وتجنيب الأغلفة المالية من التسخين الاقتصادي (التضخم والفساد المالي).

وبفضل الاستقرار السياسي والتحول نحو الحوكمة استطاعت الجزائر أن تقوم بعدة إصلاحات هيكلية ومالية ، خاصة على مستوى القطاع البنكي والمنظومة الضريبية ومناخ الأعمال والجمارك والفلاحة ، لكن مع هذا يبقى الرهان قائم والخطر غير بعيد ، خاصة في ظل الأزمة المالية العالمية الراهنة .

مراجع البحث:

01 ـــ الاقتصاد : PAUL Samuelson et William Nordhaus

ترجمة الطبعة 15 عشرة : هشام عبد الله وآخرون 2001 ، الأهلية للنشر والتوزيع ، المملكة الأردنية الهاشمية ، عمان

02 ـــ التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر: التقرير السنوي 2007، بنك الجزائر

03 ـــ تقرير تقديم مشروع قانون المالية لسنة 2008: سبتمبر 2007، وزارة المالية

04 ـــ تقرير تقديم مشروع قانون المالية لسنة 2009 : أوت 2008 ، وزارة المالية

- Perspectives économiques en Afrique BAFD /OCDE 2008 05

06 ـــ دليل المستثمر العربي في الجزائر ، رقم 02 نوفمبر 2006